العدد (4059) السنة الخامسة عشرة - الأحد (5) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

خلاف يدور حول الرقابة الماليّة والمطارات وجباية الكمارك

نضوج اتفاق بين بغداد مع أربيل لإدارة المعابر الحدودية و"المتنازع عليها"

■ الديمقراطي الكردستاني: صراع إقليمي تنعكس آثاره على العراق

□ بغداد / محمد صباح

تقترب الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من إعلان اتفاق جرى العمل عليه خلال الايام الماضية، إذ من المرجح الاعلان عنه خلال بضعة ايام.

وبحسب أوساط مقربة من رئيس الوزراء فإن اتفاق نضج لإدارة المعابر والمناطق الحدودية بطريقة مشتركة، لكن الخلاف يدور حول إشراف بغداد على الادارة المالية للاقليم، وإدارة المطارات وجباية الكمارك.

وأوقفت القوات الاتحادية تقدمها نحو معبر فيشخابور بعد اشتباكات عنيفة مع قوات البيشمركة مطلع الشهر الجاري.

وأعلن رئيس الوزراء إيقاف التقدم وإعطاء مهلة ٢٤ ساعة أمام الفرق الفنية لتسهيل انتشار القوات الاتحادية وتم تمديد المهلة لأكثر من مرة.

ومنذ أسبوعين، أجرى الوفد الاتحادي مع نظيره الكردي عدة جولات للتوصل الى صيغة متفق عليها لانتشار القوات الاتحادية في مناطق شرق نينوى وشمالها.

ويقول النائب جاسم محمد جعفر، عضو كتلة دولة القانون، لـ(المدى) "هناك مفاوضات تجري على مستوى القادة العسكريين من وزارة الدفاع الاتحادية والبيشمركة بشأن تسليم الخط الأزرق إلى القوات الأمنية"، لكنه اعترف بتلكؤ المفاوضات حول بعض النقاط.

وأضاف جعفر ان "الجانب الأمريكي يضغط على الجانبين لتطبيق بنود الدستور في حل القضايا الخلافية والتوصل إلى اتفاق على النقاط المختلف عليها"، نافياً وجود مفاوضات تجريها الحكومة الاتحادية مع حكومة إقليم كردستان في الوقت الحاضر.

ويقول النائب المقرب من رئيس الوزراء "حصل الاتفاق على بعض النقاط الخلافية أثناء الجولات التفاوضية التي دارت على مدار الأيام الماضية بين الوفود الفنية"، مشيرا الى ان "ما تم الاتفاق عليه هو إدارة مشتركة بين الجيش الاتحادي والبيشمركة لمناطق سهل نينوى كبرطلة وبعشيقة وغيرهما ومنفذي فيشخابور وإبراهيم الخليل".

وأوضح النائب التركماني بان "تواجد البيشمركة في المناطق، التي ستخضع للادارة المشتركة، ستكون من دون أسلحة ثقيلة وتقتصر على الأسلحة الخفيفة"، منوها الى ان "تحديد حجم القوات في هذه المدن مازال قيد النقاش والتفاوض".

وأشار النائب جاسم جعفر الى أن "ادارة الكمرك في المنفذين ستكون مشتركة بين البيشمركة والقوات الاتحادية"، مشددا على أن "الحكومة المركزية مهتمة بمنفذ فيشخابور أكثر من اهتمامها بإبراهيم الخليل لموقعه الستراتيجي مع سوريا وتركيا".

لكنّ القيادي في دولة القانون يلفت الى "وجود نقاط خلافية غير متفق عليها تتمثل بجباية الكمرك من البضائع اعتمادا على القانون النافذ في إقليم كردستان أو القانون الاتحادي النافذ"، معتبرا ان "هذه النقطة الخلافية ستسبب لنا مشاكل مع محافظات أخرى كالبصرة وغيرها".

ويتابع النائب المقرب من رئيس الوزراء بأن "من أبرز النقاط الخلافية هي إدارة المطارات والكمارك وكذلك إشراف الرقابة المالية من قبل الحكومة الاتحادية في إقليم كردستان"، مستبعدا حصول أي صدام بين القوات الاتحادية والبيشمركة.

وتحدث النائب جاسم محمد جعفر عن نضوج اتفاق سيعلن عنه الطرفان خلال ٤٨ ساعة المقبلة، ينظم عملية سحب الأسلحة الثقيلة لقوات البيشمركة من مناطق تواجدها.

الغانمي خلال استلام معبر ابراهيم الخليل.. (أرشيف)

وأعلنت العمليات المشتركة، يوم الاربعاء الماضي، أن الجانب الكردي تراجع عن اتفاق إعادة الانتشار، مشيرة الى أن قوات البيشمركة قامت بنصب مواضع لعرقلة تقدم قطعاتنا، وتوعدت بالرد على مصدر النيران في حال تعرضها لهجوم.

وردت حكومة إقليم كردستان بالنفي، مؤكدة ان الوفد الاتحادي قدم مسودة اتفاق مختلفة بعد يوم واحد من تقديمه مسودة أخرى.

بدورها تعتبر الكتلة البرلمانية للديمقراطي الكردستاني على لسان النائب ريناس جانو أن "المشكلة اكبر من منفذي إبراهيم الخليل وفيشخابور".

وقال جانو في تصريح لـ(المدى) امس ان "إثارة مشكلة هذين المنفذين للتغطية على الخلافات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان المتمثلة بعدم تطبيق الكثير من فقرات الدستور".وأضاف المتحدث باسم الكتلة الكردستانية "هناك الكثير من المواد الدستورية لم تطبق من قبل الحكومة الاتحادية إضافة إلى مشكلة التدخلات الخارجية مع وجود الأجندات الإقليمية التي تحاول تغيير البنية السياسية من خلال التغيير الديموغرافي لتواجد القوات الاتحادية والتغيير الجغرافي الذي حصل للمناطق المتنازع عليها".

وتابع عضو كتلة الديمقراطي الكردستاني "علينا كعراقيين الوقوف على الجوانب المهمة ولا نشغل بالنا بقضايا لا قيمة ستراتيجية لها"، متسائلا بالقول "من أين ستبدأ المفاوضات في ظل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على إدارة منفذي فيشخابور وإبراهيم الخليل؟".

ويواصل جانو تساؤلاته "هل تطالب الحكومة الاتحادية بإدارة المنافذ الحدودية في مدينة السليمانية كما تطالب بمنفذي إبراهيم الخليل وفيشخابور أم أنه صراع مع الحزب الديمقراطي"، محذراً من "تحول الصراع الحزبي إلى صراع حكومي تنخرط فيه كل القوى السياسية والقوات العسكرية في بغداد ضد حزب معين".

ويرى النائب الكردي أن "المشكلة سياسية بحتة تتعلق بالتغييرات الإقليمية والصراعات الموجودة في المنطقة في بغداد ودمشق وطهران وتركيا"، مردفا بالقول "لماذا تطالب الحكومة الاتحادية بإدارة منفذي إبراهيم الخليل وفيشخابور؟".

ويضيف المتحدث باسم كتلة حزب بارزاني ان "منفذ فيشخابور داخل خط العرض ٣٦ وبالتالي ليس من ضمن حدود ٢٠٠٣/٤/٩"، وأكد تعويله على الدور الامريكي لتقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل.

ويلفت جانو إلى ان "المناطق الحدودية بين العراق وسوريا مهمة بالنسبة للأمريكان مع وجود قوات سورية الديمقراطية في الجانب الآخر من الحدود".

تيلرسون يهاتف نيجيرفان بارزاني

□ بغداد / المدى

أعرب وزير الخارجية الاميركي ريكس تيلرسون عن أمله بأن يتحول إيقاف إطلاق النار بين القوات الاتحادية والبيشمركة الى "حوار سياسي"، مجددا دعم واشنطن لإقليم كردستان.

وقال بيان لحكومة إقليم كردستان، اطلعت عليه (المدى) امس، "خلال اتصال هاتفي الجمعة ٢٠١٧/١١/٣ مع السيد نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء إقليم كردستان، عبر السيد ريكس تيلرسون وزير الخارجية الامريكي عن قلقه من التوترات القائمة بين أربيل وبغداد".

ونقل بيان حكومة الاقليم عن تيرلسون تأكيده على "دعم الولايات المتحدة الامريكية للحقوق الدستورية لإقليم كردستان في العراق، كما عبر عن أمله في أن تتحول عملية وقف إطلاق النار والحوار الميداني الجاري بين إقليم كردستان والحكومة العراقية الى حوار سياسي لحل المشاكل بين الطرفين".

بدوره، أكد رئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني "استعداد اقليم كردستان الكامل للحوار السياسي من اجل الوصول الى الحلول السلمية لجميع المشاكل بين الاقليم وبغداد"، معربا عن امله بان "يقوم المجتمع الدولي وامريكا على وجه الخصوص بتشجيع العراق وتحفيزه للحوار والابتعاد عن اتخاذ السبل العسكرية".واشار بارزاني الى ان "الاقليم لا يرغب في الصدامات والاشتباكات العسكرية لانها لا تضع الحلول لاية مشكلة"، مؤكدا "رغبة اربيل في "حل جميع المشاكل مع الحكومة الفيدرالية في إطار الدستور العراقي".

تعيين ضابط رفيع لقيادة عمليّة انتشار القوات الاتحاديّة

□ بغداد / المدى

كشف مصدر عسكري عراقي، أمس السبت، أن رئيس الوزراء، حيدر العبادي، كلف معاون رئيس أركان الجيش، الفريق الركن عبدالأمير الزيدي، بمهمة قيادة عمليات فرض القانون وبسط السلطة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها.

وأوضح النقيب جبار حسن، في تصريح لوكالة الأناضول، وتابعته (المدى)، ان "الزيدي سيتولى وضع خطة شاملة لبسط السلطة الاتحادية في المناطق الشمالية، وخصوصًا الحدود والمنافذ والمناطق المتنازع عليها مع أربيل"، مبيناً أن "اختيار الفريق الركن الزيدي يعود لخبرته الطويلة في العمليات الأمنية بالمنطقة الشمالية، قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، وحتى قبل توليه منصب معاون رئيس أركان الجيش قبل نحو عامين".

وشغل الزيدي، بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٤، منصب قائد عمليات دجلة، التي تتولى الإشراف الامني على إدارة محافظتي ديالى وكركوك.

وعلى مدى الأسابيع الماضية، تولى رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي، ومعاون قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن عبد الأمير يار الله، وآخرون، مهمة إدارة عمليات الانتشار وفرض السلطة الاتحادية في المناطق المتنازع عليها، بمحافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى.

واستعادت القوات الاتحادية، السيطرة على المناطق المتنازع عليها في ثلاث محافظات، وهي كركوك وصلاح الدين وديالى، خلال عملية عسكرية انطلقت في منتصف تشرين الاول الماضي، على خلفية ازمة الاستفتاء بين بغداد واربيل.

التغيير: تسمية كردستان بـ"شمال العراق" خرق دستوري

□ بغداد / المدى

أكد النائب عن كتلة التغيير البرلمانية هوشيار عبد الله، أمس السبت، ضرورة تغيير مفردات غير دستورية من بينها (شمال العراق في موازنة ٢٠١٨. وحذر الحكومة من استخدام مثل هذه المفردات في مسودات القوانين والمخاطبات الرسمية.

وقال هوشيار عبد الله، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "كنا نأمل أن يكون السيد حيدر العبادي جاداً في تطبيق الدستور وخصوصاً بعد التوصيات الأخيرة الصادرة عن المرجعية الرشيدة بضرورة الالتزام بالدستور من قبل كلا الطرفين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان روحاً ونصاً، لكننا استغربنا عندما وجدنا مجموعة من المفردات غير الدستورية في مسودة قانون الموازنة وخاصة عندما يتم ذكر كردستان الذي هو إقليم دستوري، إذ تم ذكره بمسميات عدة منها شمال العراق والمحافظات الشمالية ومسميات اخرى بشكل متعمد".

وأضاف النائب عن كتلة التغيير البرلمانية ان "هذا يدل على عدم التزام العبادي وحكومته بتوصيات المرجعية الرشيدة التي دعت الى الالتزام بالدستور روحاً ونصاً وهذا أيضاً يدل على الانتقائية في تطبيق الدستور من قبل العبادي وحكومته".

ولفت عبد الله الى أن "إقليم كردستان هو إقليم دستوري ضمن النظام الفيدرالي للدولة العراقية، أما هذه المسميات فهي تذكرنا بأسلوب النظام البائد الذي كان يستخدم مفردة شمال العراق تجسيداً للنزعة الشوفينية التي مازالت مستمرة للأسف إلى يومنا هذا".

ومضى النائب عن كتلة التغيير البرلمانية بالقول، "إننا إذ نُحذر الحكومة ورئيس الوزراء من استخدام هكذا مفردات في مسودات القوانين والمخاطبات الرسمية، نؤكد على ضرورة تصحيح كل هذه العبارات غير الدستورية قبل إرسال قانون الموازنة إلى مجلس النواب"، مجدداً الدعوة إلى "الالتزام بتوصيات المرجعية الرشيدة بالالتزام بالدستور روحا ونصاً".

وكان مجلس وزراء إقليم كردستان دعا، يوم الخميس، "مجلس الوزراء الاتحادي الى عدم المصادقة على مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للعراق الفيدرالي لسنة ٢٠١٨ التي اعدت من قبل وزارة المالية الاتحادية من دون مشاركة إقليم كردستان".

وأضاف مجلس الإقليم ان "تخفيض حصة إقليم كردستان من الميزانية العامة الاتحادية للمرة الاولى منذ سنة ٢٠٠٥ من نسبة (١٧٪) الى نسبة (١٢,٦٪) على أساس الإنفاق الفعلي وليس من الايرادات الاتحادية تعد هذه مخالفة للفقرة (ثالثا) من المادة (١٢١) من الدستور التي تنص على انه على الحكومة الاتحادية تخصيص حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً لإقليم كردستان آخذا بنظر الاعتبار نسبة سكان الاقليم".

وتسربت الى الاعلام وثيقة من مسودة موازنة ٢٠١٨، لم تتأكد (المدى) من صحتها تنص على تخفيض حصة الاقليم من الموازنة الى ١٢,٦٧٪ من مجموع الإنفاق الفعلي.

مفوضيّة حقوق الإنسان: 30 ألف كردي نزح من طوزخورماتو

□ كركوك / المدى

أكد وفد من مفوضية حقوق الانسان في كركوك، أمس السبت، ان ٣٠ الف مواطن نزح من قضاء طوزخورماتو بالتزامن مع عملية إعادة الانتشار في القضاء.

بالمقابل حمّل سياسي تركماني أحزابا كردية مسؤولية نزوح الأسر الكردية من القضاء، مؤكدا أن ٧٦ منزلا كرديا تم تهديمه أو حرقه قبل دخول القوات الاتحادية.

وقال محافظ كركوك وكالة راكان سعيد الجبوري، في مؤتمر صحفي عقده في مبنى المحافظة وحضرته (المدى)، إن "مفوضية حقوق الانسان زارت كركوك ورأت كيف يعيش سكانها متحابين من جميع القوميات، كما شاهدت كيف تفرض القوات الاتحادية سلطة القانون مع قوات الشرطة المحلية".

وأضاف محافظ كركوك أن "اللجنة اطلعت على حجم الدمار الذي وقع ضد القرى العربية التي هدمت، كما اطلعت على عدد من الحالات الانسانية الصعبة في قضاء الحويجة".

وأكد الجبوري "فتح باب الشكاوى لملفات المفقودين والسجناء والمخطوفين في كركوك"، موضحا ان "هذه الشكاوى ستوثق رسمياً وستفتح فيها تحقيقات من قبل الهيئات الرسمية في بغداد".

بدوره، اكد عضو مفوضية حقوق الانسان عقيل الموسوي، خلال المؤتمر المشترك، ان "اللجنة قامت بزيارة ميدانية لكركوك وقضاء طوزخرماتو واطلعت ميدانياً على حجم الاضرار والانتهاكات الكبيرة التي وقعت ووثقناها جميعها".

ولفت الموسوي الى أن "اللجنة سجلت نزوحاً بحدود ٣٠ الف مواطن من طوزخورماتو مع انطلاق عمليات فرض القانون، اضافة الى تسجيل عودة ١٢٠ مدنياً للقضاء".

ودعا عضو مفوضية حقوق الانسان السياسيين الى "الابتعاد عن الخطاب التحريضي، والتزام جميع الاطراف بالقانون والعودة الى مساكنهم لأن القوات الاتحادية تفرض الامن والقانون في جميع المناطق".

وفي سياق متصل، قال مقرر مجلس النواب نيازي معمار أوغلو، خلال المؤتمر، ان "قضاء الطوز شهد حرق وتهديم ٧٦ منزلا كرديا"، مستدركا بالقول "لكن ما جرى تتحمله الأحزاب الكردية الفاشلة والقاتلة والخائطة".

وقال معمار أوغلو إن "نزوح العوائل الكردية من قضاء طوزخورماتو حدث قبيل تطبيق فرض القانون بايعاز من حزب كردي"، مضيفا ان "٥٣١ قذيفة هاون ومدفع سقطت على رؤوس اهالي الطوز قبل تطبيق فرض القانون مما ادى الى استشهاد عشرة مدنيين وإصابة ٨٠ آخرين".

ونفى مقرر مجلس النواب "وجود اي تهديد للعوائل الكردية بمغادرة القضاء بل ان العوائل غادرت بدفع من قبل حزب سياسي ونتيجة للتأجيج وزرع الخوف والرعب من قبل بعض وسائل الاعلام الكردية".

وفي سياق متصل، نفت إدارة ناحية (قره هنجير)، الواقعة بين محافظتي كركوك والسليمانية، الانباء التي تناقلتها وسائل إعلام وشبكات التواصل الاجتماعي عن وقوع اشتباكات بين قوات الحشد الشعبي والبيشمركة.

وقال مدير الناحية افيستا محمد، في تصريح لـ(المدى)، ان "جميع الانباء التي تحدثت عن وقوع اشتباكات بين قوات البيشمركة والحشد الشعبي في ناحية قره هنجير ليست صحيحة".

وأكد محمد "ليس هناك اي تواجد لقوات الحشد الشعبي في حدود ناحيتنا، كل ما حصل ان بعض المخربين اطلقوا عيارات نارية على آلية للشرطة الإتحادية من اجل خلق البلبلة والتوترات".

وأشار المسؤول المحلي الى ان "الناحية ستتعامل وفقاً للقانون مع اي شخص او جماعة تسعى لزعزعة الامن والاستقرار".

وفي سياق متصل، قال مصدر أمني لـ(المدى) ان "قوات مكافحة الارهاب التابعة للسليمانية ألقت القبض فجر أمس على مسلح قام بمهاجمة دورية لقوات مكافحة الارهاب بالقرب من ناحية قره هنجير الواقعة شمال شرق كركوك بالطريق المؤدي الى السليمانية".

وفي سياق ذي صلة، افاد مصدر امني في محافظة كركوك، بالعثور على خمس جثث مجهولة بالقرب من ناحية الملتقى الواقعة غربي كركوك.

وقال المصدر لـ(المدى) ان "الجثث المجهولة كانت مكبلة الأيدي وعليها آثار إطلاقات نارية ومرمية في قرية صالح علاوي التابعة لناحية الملتقى".

وأضاف المصدر ان "عددا من المدنيين قتلوا وأصيبوا بانفجار عبوة ناسفة كان قد زرعها داعش في وقت سابق شمال غرب كركوك، فيما انفجرت عبوة أخرى في قرية مامة التابعة لقضاء الدبس شمال غرب كركوك مما أدى الى استشهاد مدني وإصابة آخر".